PROVISIONAL
S/PV.2577
8 May 1985
ARABIC

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة والسبعين بعد الألفين والخمسمائة

المعقودة بالمقر، في نيويورك،
يوم الأربعاء، ٨ ايار/مايو ١٩٨٥، الساعة ١٦/٠٠

الرئيس :	السيد كاسمسري	(تايلند)
الأعضاء :	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد تروبانوفسكي
	استراليا	السيد وولكوت
	بوركينا فاصو	السيد باسولي
	بيرو	السيد ارياس ستييا
	ترينيداد وتوباغو	السيد محمد
	جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية	السيد اود وفينكو
	الدانمرك	السيد بيرينغ
	الصين	السيد فان غوشيانغ
	فرنسا	السيد دى كيمولاريا
	مدغشقر	السيد رابيتافيكا
	مصر	السيد خليل
	الهند	السيد كريشنان
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	سير جون طومسون
	الولايات المتحدة الامريكية	السيد سورزانو

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الطلقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الطلقاة باللغات الاخرى. وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الامن.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات. وينبغي ارسالها موقعة من احد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات: Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه.

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٢٥

الاعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : حيث ان هذا هو الاجتماع الأول الذى يعقده مجلس الأمن في شهر أيار/مايو ، أود ، بادئ ذى بدء ، أن أحيي ، بالنيابة عن المجلس وباسمي شخصيا ، سلفي السيد خافيير ارياس ستيبا ، الممثل الدائم لبيرو لدى الأمم المتحدة ، على تفانيه في رئاسة المجلس خلال شهر نيسان / ابريل . وأنا على يقين من أنني اذ أعبر عن الاعجاب والشكر العميق للسفير اريـاس ستيبا للمهارة الدبلوماسية المعترف بها له واللباقة التي تحلى بها دوما في ادارة أعمال المجلس في الشهر الماضي ، فانني أعبر عن رأى جميع أعضاء المجلس .

وأود أيضا ، بصفتي ممثل تايلند ، أن أعرب عن الشكر العميق لجميع الممثلين الذين تفضلوا بالترحيب بتايلند بوصفها عضوا جديدا في مجلس الأمن منذ أن شغلت تايلند مقعدها في هذه القاعة .

اقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال .

رسالة مؤرخة في ٦ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لنيكاراغوا لدى الأمم المتحدة (S/17156)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أحيط أعضاء المجلس علما بأنني تلقيت رسائل من ممثلي اثيوبيا واكوادور والبرازيل والجزائر وجمهورية تنزانيا المتحدة والمكسيك ونيكاراغوا ويوغوسلافيا يطلبون فيها دعوتهم الى الاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . ووفقا للممارسة المتبعة أزمع ، بموافقة المجلس، دعوتهم الى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت ، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

نظرا لعدم وجود اعتراض ، فقد تقرر ذلك .

بناء على دعوة من الرئيس ، شغل السيد تشامورو مورا (نيكاراغوا) مقعدا على طاولة المجلس ؛ وقام السيد دينكا (اثيوبيا) والسيد البورنوز (اكوادور) والسيد مارسيل (البرازيل) والسيد دجودى (الجزائر) والسيد لوينو (جمهورية تنزانيا المتحدة) والسيد مونيوز ليدو (المكسيك) والسيد غولوب (يوغوسلافيا) بشغل المقاعد المخصصة لهم في جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله .

يجتمع مجلس الأمن اليوم بناء على الطلب الوارد في الرسالة المؤرخة في ٦ أيار/مايو ١٩٨٥ ، الموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لنيكاراغوا لدى الأمم المتحدة (S/17156) . وأود أيضا أن أوجه انتباه أعضاء المجلس الى الوثيقة S/17163 ، التي تتضمن رسالة مؤرخة في ٧ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة . كما استلم أعضاء المجلس صورة عن مذكرة مؤرخة في ٨ أيار/مايو ١٩٨٥ موجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم للبرازيل لدى الأمم المتحدة . وستوزع هذه المذكرة ومرفقها في الساعة ٠٠/٦ من صباح الغد ، الموافق ٩ أيار/مايو ١٩٨٥ ، بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/17166

المتكلم الأول هو ممثل نيكاراغوا ، وأعطيه الكلمة .

السيد تشامورو مورا (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود أن أبدأ، سيدى ، بتهنئتكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وانني لواثق من أنكم، بما لكم من حنكة ومقدرة وحكمة ومهارة سوف يتسنى لكم قيادة أعمال هذا المجلس بكل نجاح.

أود أيضا ان أغتنم هذه الفرصة لأهنئ السفير ارياس ستيبا ، ممثل بيرو، وهو زميل من امريكا اللاتينية ، تقاسمنا معه الاهتمامات والشواغل والقلق عندما عملنا سويّا في مجلس الأمن ، أقول ، أود أن أهنئه على العمل الرائع الذى اضطلع به في الشهر الماضي بصفته رئيسا لهذا المجلس.

لقد أخبرت دول عدم الانحياز الأعضاء في مجلس الأمن مؤخرا ان بلدى لم يشأ في أية مناسبة من المناسبات التسع التي لجأ فيها الى هذه الهيئة ، ان يصبح مضطرا الى أن يدعو المجلس الى عقد اجتماعات للتنديد بأعمال العدوان المستمرة التي ترتكب ضدنا نتيجة للسياسة المتهورة التي تنتهجها الحكومة الحالية للولايات المتحدة .

لقد قلت لهؤلاء الأعضاء أيضا ان شكاوانا التي دائما لها ما يبررها ، قد أصبحت عديدة للغاية ، حتى انها أصبحت أكثر دواما من أعضاء المجلس الدائمين أنفسهم ، وقلت لهم أيضا اننا رغم ذلك نتعشم ان تكون هذه هي المرة الأخيرة التي ندعوهم فيها للاجتماع، حيث اننا نجازف بالأمل - من منطلق حدسي، ان لم يكن نتيجة لعملية من التفكير والاستنتاج- في ان يفهم الرئيس الحالي للحكومة الامريكية اننا لابد أن نتعلم من التاريخ ومن أخطائنا ، وألا نكرر هذه الأخطاء بصورة آلية .

اننا نريد من هذا المجلس ، ومن المجتمع الدولي ، ان يحكما فيما اذا كان لنا الحق في أن نتوق وأن نتطلع الى وضع حد لحرب قاسية وغير انسانية نعاني منها لأكثر من أربعة أعوام . اننا لا نريد أن نقرر بأنفسنا ، بل نريد أن يقرر أعضاء هذا المجلس ما اذا كانت الحكومة الحالية للولايات المتحدة لديها حقا الارادة السياسية للتوصل الى حلول تفاوضية للمشاكل التي تواجه المنطقة ، وهي حلول تجاهد مجموعة كونتادورا بكل حماسة في البحث عنها . ولكي يتسنى لنا ان نصدر الأحكام من منطلق الكلمات والحقائق ، فسوف

أقتبس من بيانات أدلى بها العديد من ممثلـــي الولايات المتحـــدة ، في هـــذا المجلس بالذات .

فأثناء النقاش الذى دار في آذار/مارس ١٩٨٣ ، قالت السفيرة كيركباتريك :

" أود أن أجيب ... بأن حكومة الولايات المتحدة ليست لديها أية خطط عدوانية ضد حكومة نيكاراغوا ، أو ضد شعب نيكاراغوا ، وان الولايات المتحدة ليست لديها - بالفعل - أية نيّة لغزو أحد ، أو للقيام بعمل مسلح ضد أحد ، أو لاحتلال أى بلد آخر ". (S/PV.2423 ، ص ٧٦)

وأثناء المناقشة التي أعقبت شكوانا المؤرخة في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ قال السفير سورزانـــو :

" سوف أختتم كلمتي بأن أقول مرة أخرى ان الولايات المتحدة لا تحـــاول ان تسقط الحكومة الساندينية ". (S/PV.2557 ، ص ٣١)

وبعد ذلك بأشهر قليلة ، وفي ٢١ شباط/فبراير ١٩٨٥ على وجه التحديد ، فـان الرئيس ريغان ، الذى أعيد انتخابه مؤخرا ، وربما كان معتقدا أن تفويضا إلهيا قد مُنـح عليه ، أجاب بما يلي في أول مؤتمر صحفي له ، عندما سئل ما اذا كان هدف ادارته ازالـة حكومة نيكاراغوا :

" حسنا ، ازالتها من حيث تشكيلها الراهن الذى أصبحت بمقتضاه دولـة شيوعية شمولية ، كما انها ليست حكومة مختارة من قبل الشعب ... ".

وعندما سئل مرة أخرى عما اذا كان هدف الولايات المتحدة الاطاحة بحكومة نيكاراغوا ، قال :

" كلا ، اذا ما غيّرت الحكومة الراهنة اتجاهها وقالت 'نعم' اذا ما قالـوا 'يا عم' ". (صحيفة نيويورك تايمز ، ٢٢ شباط/فبراير ١٩٨٥ ، ص ألف-١)

وذلك في اللغة الدارجة بالولايات المتحدة يعني اعلانا بالاستسلام .

ونود أن نطلب من ممثلي الولايات المتحدة ، لتنوير المجتمع الدولي ، أى هـــذا المجلس وأنفسنا ، ان يوضحوا لنا ما اذا كانوا في تلك المناسبات غير مدركين لنيّة الاطاحـة بنا ، وهو ما ذكره رئيسهم بعد ذلك بصورة علنية ، تماما مثلما كانوا غير مدركين للحقائـــق

عندما أنكروا الاشتراك في بث الألغام في الموانئ ، وهو ما أقرّه علنا ، بعد ذلك بعدة أيام، بعض كبار المسؤولين في حكومتهم .

نود أن نسأل ممثلي الولايات المتحدة ، حيث انهم معتادون على اقتباس تشبيهات أورويل المجازية : من الذى يفسد اللغة ؟ من الذى يحرّف الكلمات ؟ من الذى يحاول تقويض الشرعية والاطاحة بحكومتنا ؟ من الذى يقتل الأبرياء ؟ من الذى يقف في جانب الحق ، ومن الذى يكذب بصفاقة ودون خجل ؟

لقد كانت نيكاراغوا منذ أشهر قليلة ضمن الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن ؛ وشاركنا في أعمال ومداولات شاقة ، هي قدر هذه الهيئة . وتقاسمنا مع بعض الأعضاء مشاعر القلق ازاء المشاكل الخطيرة التي تؤثر على الجنس البشرى ، وتعرّض السلم والأمن الدوليين للخطر . وكنا على وعي بالآمال التي علّقها الكثير من شعوب العالم الثالث على مقررات المجلس ، وعايشنا وشاركنا مشاعر الاحباط التي كانت تساورها من حين لآخر كلما عجز المجلس عن ايجاد حلول لمشاكلها الخطيرة .

نحن نشعر بألم وبأحباط عميقين لأننا رغم شكاوانا واتهاماتنا ورغم رغبتنا في السلام، نواجه بتصلب امبريالي وبقوة ساحقة من اولئك الذين يكذبون بعناد ووقاحة أو - على الأقل - يخفون الحقيقة عن زملائهم في المجلس - وما هو أسوأ من ذلك - عن المجتمع الدولي ، من اولئك الذين قاموا - باساءة استخدام حق الفيتو الذى يخلطون دائما بينه وبين القوة لارتكاب العدوان والغارات المتكررة - بعزل أنفسهم بغطرسة عن المجتمع الدولي خلال المناقشة التي أثارها بث الالغام في موانينا .

اننا نتفهم اهتمام الأعضاء الدائمين وغير الدائمين في المجلس بالاسهام في حل المشاكل التي تواجه البشرية . وندرك الحاجة الحتمية الى الاسهام بشكل جاد في تعزيز السلم والأمن الدوليين وفي التقوية الفعالة لهذا الجهاز والتنفيذ الكامل لقراراته .

ولهذا السبب بالتحديد نلجأ مرة أخرى الى مجلس الأمن ليشجب أعمال العدوان الاجرامية غير الاخلاقية المتكررة التي تشكل جزءا لا يتجزأ من الحرب القذرة غير المعلنة التي تشنها ادارة ريغان على بلدنا الفقير الصغير النامي ذى الكرامة وغير المنحاز . اننا نتجه الى المجلس بأمل أن تسود قوة العقل والاحساس والحكمة والذكاء على التصلب وعدم الاحساس الامبرياليين اللذين ان تحركهما خطط السيطرة يعرضان السلم والأمن الدوليين للخطر .

بالنسبة لنيكاراغوا ، كانت أهداف ادارة ريغان فيما يتعلق بالثورة الشعبية الساندينية واضحة منذ البداية . وهذا الوضوح بالتحديد هو الذى يفسر السبب في لجوئنا في مناسبات متعددة الى مجلس الأمن والجمعية العامة ومؤسسات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة مثل محكمة العدل الدولية والاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة .

واذا كانت لدى أى عضو من أعضاء المجتمع الدولي أو أى خبير أو سياسي في الولايات المتحدة أية شكوك بشأن هذه الأهداف، فان البيان الذى ادلى به الرئيس ريغان في ٢١ شباط/فبراير قد اعطى شرحا دقيقا لأهداف الحكومة الحالية للولايات المتحدة التي استخدمت حججا وذرائع عديدة لتحقيقها - بما يصل تقريبا الى مستويات من جنون

الاضطهاد - حتى تضمن مؤازرة شعبها والمجتمع الدولي لسياساتها الحربية والتدخلية في أمريكا الوسطى ، وبصفة خاصة ضد نيكاراغوا .

وحتى تبرر حكومة الولايات المتحدة أعمالها غير الشرعية ، لجأت خلال هذه الأعوام الى مجموعة من الحجج والذرائع من ذلك الطراز الذى وصفه المؤرخ الامريكي ريتشارد هوستاتر بأنه الشعور بجنون الاضطهاد في السياسة الامريكية . ووفقا لما ذكره ذلك المؤرخ الموقر ، تتضمن ملامح هذا النمط من جنون الاضطهاد وصف الخصم بأنه قوة عنيدة شيطانية والشطط المتسرع في التصور ، دائما في اللحظة الحرجة ، لتحليل الحقائق بطريقة ما تنظمها في مجال ما لا يمكن انكاره الى مجال ما لا يمكن تصديقه ؛ والتعظيم غير العادى للمتمردين ضد قضية الخصم ؛ والجاذبية المغنطيسية نحو مثقفين مدعين يقدمون - باصرار المحدث - رؤية للحقائق أكثر اتساقا من العالم الحقيقي ذاته لا تسمح بوقوع أية أخطاء أو سوء تقدير أو غموض ؛ وفي النهاية ، احساس بالالحاحية ، بالحياة دائما في اللحظة الحاسمة ، في حالة اما أن يتخذ القرار الآن واما لا يتخذ ابدا في مواجهة مؤامرة القوى المعادية . انني اترك الأمر لممثلي الدول الأعضاء في هذا المجلس للحكم على ما اذا كانت هذه السمات قائمة في السياسة الحالية للولايات المتحدة تجاه نيكاراغوا أم لا . وأترك لهم الحكم ليقرروا من المصاب بجنون الاضطهاد - هل هي حكومة البلد الذى يبلغ عدد سكانه مجرد ٣ ملايين نسمة البلد الفقير الذى يفتقر الى التسلح ، أو حكومة الدولة الكبرى التي لا تتردد في اعلان حالة طوارئ لمواجهة ما تعتبره ، على حد تعبير الرئيس ريغان " تهديدا غير عادى وغير طبيعي للسياسة الخارجية والأمن القومي للولايات المتحدة" .

نحن لا ندعي القدرة على تحليل السياسة الخارجية للولايات المتحدة من الناحية النفسية . ولكن يكفي القول بأن هذا النمط من جنون الاضطهاد ليس سوى حيلة تشوه بها الحكومة الحالية الحقائق وتتمسك دائما بالذرائع أو تطرح الحجج الزائفة وتستغل بسيطرة وسائط الاعلام الجماهيرية - في محاولة لأن تخلق في عقول الشعب في الولايات المتحدة والمجتمع الدولي الأوضاع الوهمية التي تسمح لها بالقيام بخططها العسكرية وتبرر سياستها وأعمالها الامبريالية في امريكا الوسطى .

لقد كان الأساس الأول الذى قام عليه رفض الولايات المتحدة قبول دول مستقلة ديمقراطية غير منحازة في منطقة أمريكا الوسطى - التي تطلق عليها فنائها الخلفي - وما يترتب على هذا من هدف الاطاحة بحكومة نيكاراغوا، هو ذريعة ان بلدنا يصدر الثورة الى بلدان متعددة في امريكا الوسطى - وهي بلدان تعاني منذ عقود من الفقر والبؤس والظلم. لقد استخدمت حكومة ريغان تلك الذريعة لتبرر تشكيل قوة كبيرة من المرتزقة - عن طريق وكالة المخابرات المركزية - تمول بشكل كبير عن طريق الموارد الاقتصادية لشعب الولايات المتحدة. لقد استخدمت هذه الذريعة لتبرر اقامة بنية عسكرية دائمة كبيرة في اراضي هندوراس. كما استخدمت لتبرر وجود عدد كبير من قوات الولايات المتحدة في اراضي هندوراس. واستخدمت لاقامة مناورات عسكرية دائمة مع هندوراس على الارض وفي البحر والجو. استخدمت لتبرر الوقف الدائم لجهود السلام في مجموعة كونتادورا. وبايجاز، استخدمت لتبرر المذبحة التي ترتكب ضد شعبنا.

ومع هذا، فان حكومة الولايات المتحدة - وقد عجزت عن اثبات ان نيكاراغوا كانت تصدر الثورة الى بلدان أخرى في امريكا الوسطى، أو انها كانت تفرض تهديدا على تلك البلدان - قامت - في محاولة مواصلة تبرير انشطتها التدخلية وبما يعد انتهاكا للقانون الدولي - باتهامنا، من بين أمور أخرى، بالشمولية والاضطهاد. وتوضح هذه الاكاذيب وغيرها سياسة جنون الاضطهاد الخاصة بالولايات المتحدة والتشويه الاورويليانى الذى يحدث لتبرير تصرفها الاجرامي في امريكا الوسطى أمام شعبها وأمام المجتمع الدولي.

لن أشير في هذه المرحلة الى ما تمثله لشعبنا الحرب غير المعلنة وغير الشرعية التي تشنها أضخم دولة عسكرية على وجه الأرض ضد نيكاراغوا غير المنحازة — ضد نيكاراغوا التي تعيش بعزة وفخر بالرغم من حجم معاناتها .

ولن أخوض في التفاصيل فيما يتعلق بالضحايا الذين بلغ عددهم أكثر من ٨ آلاف شخص والذين أضفناهم الى قائمة الشهداء الطويلة من أبناء شعبنا ، ولا بما تكبدناه من الخسائر المادية التي تقدر ببليون دولار ولا الكثير من الأيتام والأشخاص المعوّقين ، ولا الحصار المالي المنظم الذى نتعرض له بصورة دائمة ، والذى كانت آخر مظاهره ما حدث في مصرف التنمية للبلدان الامريكية ، عن طريق الضغوط التي مارسها السيد شولتز ، وزير الخارجية ،في رسالة بعث بها الى رئيس هذه المؤسسة . كما انني لن أشير الى التخفيض شبه الكامل في حصة السكر ، والى اغلاق قنصلياتنا ، والى زرع الألغام في موانئنا وتدمير مستودعات الوقود في ميناء كورينتو .

وسأمتنع بالمثل عن الاشارة الى لا شرعية ولا اخلاقية اعطاء ما يقرب من ١٠٠ مليون دولار الى وكالة الاستخبارات المركزية لشن حربها القذرة غير المعلنة . ولن أتكلم عن المنشآت العسكرية التي اقيمت على نطاق ضخم في هندوراس أثناء العامين الماضيين في شكل مراكز للتدريب العسكرى ومستشفيات ومراكز للحملات وطرق ستستخدم لاغراض عسكرية ، الى آخر ذلك . كما أنني لن أتكلم عن ما يزيد على عشر مناورات عسكرية ضخمة ومناورات مصغرة ذات طبيعة دائمة ، أو الموظفين العسكريين المتمركزين بصورة دائمة في أراضي هندوراس ، والذين يبلغ عددهم حوالي ٢٠٠٠ فرد .

وأود أن أقول مرة أخرى أمام هذا المجلس الموقر ان الموارد الضخمة التي تستثمرها حكومة الولايات المتحدة في منطقة امريكا الوسطى لا تهدف الى وقف تدفق الأسلحة المزعوم أو الى اقامة الديمقراطية في بلد ليس هو ، على أية حال ، اقليما من أقاليم الولايات المتحدة الامريكية ذاتها ،ولا يجب أن تتدخل تلك الحكومة في شؤونه الداخلية . وبدلا عن ذلك ، نجد ان هذه الأموال قد سخرت لاخضاعنا ، أو على حد قول الرئيس الامريكي ، لكي نصرخ ،مستغيثين " بالعم " .

ولا يسعني في هذه الفرصة الا أن أعرب عن القلق العميق ،الذى أعتقد واثقا ان جميع أعضاء المجلس يشاطروننا فيه ، ازاء الحالة الخطيرة التي تجابه منطقة امريكا الوسطى ، وخاصة تلك التهديدات المتزايدة التي تواجه نيكاراغوا . نحن نشعر بالقلق لأن حكومة الولايات المتحدة — بعد الفشل في اثبات تدفق الأسلحة الذى ليس له وجود ، وفي اثبات اتهاماتها لنيكاراغوا بالتدخل مع أنها هي المتورطة في التدخل في الواقع — قد زادت في الأشهر الأخيرة من مستوى البلاغة الخطابية والتهديد العلني ، وبهذا يظهر اننا نشكل خطرا على أمن الولايات المتحدة ومصالحها الاستراتيجية ، وأنها أعلنت عن نيتها في الاطاحة بنا .

ان هذه العبارات الطنانة التي تفيد بأننا أصبحنا نشكل تهديدا على أمنهم القومي قد جعلت الرئيس ريغان يصرح بأن نيكاراغوا تمثل " أعظم تحد للولايات المتحدة في حقبة ما بعد الحرب " . كيف يعقل ان يشكل بلد صغير لا تتجاوز مساحته ١٣٠ ألف كيلومترا مربع وتعداده ٣٫٥ مليون نسمة قاسوا الكثير من الدمار والموت وتعرضوا للتهديدات ، خطرا أو تحديا ، كما يقولون ؟ ولو أننا تبعنا تفكير الرئيس ريغان ، لأدت هذه البيانات بنا الى التوصل الى نتيجة مفادها أنه اذا كانت القوة قد استخدمت في فييت نام التي كانت في ذلك الوقت أيضا أكبر تحد للولايات المتحدة ، فان القوة ستستخدم ضد نيكاراغوا — عاجلا وليس آجلا .

في نيسان /ابريل الماضي حلت الذكرى السنوية العاشرة لانتصار شعب فييت نام على القوات الغازية لحكومة الولايات المتحدة . وكان يجب أن تكفي عشر سنوات من التاريخ للوصول الى تقييم متعقل لنتاج السياسة التي اتبعت في فييت نام . الا أنه يبدو أن الادارة الحالية في الولايات المتحدة لم تفكر بما فيه الكفاية فيما ترتب على ذلك التدخل بالنسبة لشعبها ، وفي معناه بالنسبة لشعب فييت نام ، وفي زيف القول بأن فييت نام كانت تمثل خطرا على أمن الولايات المتحدة . ان التحليل المتبصر لهذه المسائل الثلاث سيؤدى بادارة الولايات المتحدة لا محالة الى اتباع سياسة بنّاءة في منطقة امريكا الوسطى .

ولكن الرئيس ريغان للأسف ، وبدلا من أن يتعلم من دروس التاريخ ، مازال يشهد بعناد حربا مقدسة ضد بلادي دون اعتبار للوسائل التي يستخدمها أو للضرر الذي يلحقه بشعبنا . ولحسن الحظ ، اصطدمت جهود الرئيس ريغان بمقاومة متزايدة من جانب الشعب الامريكي والمجتمع الدولي على السواء . وقد تجلى هذا في كونغرس الولايات المتحدة عندما رفض مؤخرا منح الادارة الحالية أموالا اضافية لمواصلة تمويل الثورة المضادة ، وبالتالي اراقة دماء شعب نيكاراغوا .

ان الرئيس ريغان ، في محاولته الحصول على ١٤ مليون دولار للثورة المضادة ، لجأ الى تقديم ما يسمى بخطة السلم لنيكاراغوا ، وهي خطة اشترطت موافقة الكونغرس على تلك الأموال والالتزام باستخدام هذه الأموال للمعونة الانسانية ، رهنا بأن تتعهد حكومة نيكاراغوا باجراء مفاوضات مع من يغتالون شعبها — أي ، مع حراس سوموزا السابقين. واذا لم تؤد تلك المحادثات الى نتائج ايجابية في غضون ٦٠ يوما ، فان الأموال المنتوى صرفها على المعونة الانسانية ستستخدم كمعونة عسكرية لمساعدة الثورة المضادة .

وكما قال رئيس نيكاراغوا وقائد الثورة دانييل أورتيغا سافيدرا في رسالته الموجّهة الى رؤساء الدول الأعضاء في مجموعة كونتادورا ، فان خطة السلم :

" . . . لا تشكّل فقط انذارا وتدخلا دكتاتوريا في شؤون دولة ذات سيادة ، لكنها تشكّل أيضا اعترافا صريحا وتاما بأن الولايات المتحدة مستمرة في شن حرب عدوانية على نيكاراغوا عن طريق جيش منظّم تقوم تلك الحكومة بتوجيهه وتسليحه". (S/17098 ، ص ٢)

وقال الرئيس أورتيغا أيضا :

" . . . ونيكاراغوا لا يمكن ان توافق على الانذار الذى قدمه الرئيس ريغان ، كما لا يمكنها ان تقبل بسياسة العدوان والتهديد والقسر القائمة على التدخل ، والتي تستهدف تخلّي نيكاراغوا عن سيادتها وحقها في تقرير المصير وعن استقلالها . وفضلا عن ذلك ، فان القبول بتلك السياسة لن يقلل فقط من مركز بلادنا بحيث يصبح محمية خاضعة للاستعمار الجديد ، ولكنه يعني أيضا التسليم بانتهاك القانون الدولي". (المرجع نفسه)

وفي نفس تلك الرسالة أكد رئيس نيكاراغوا من جديد تأييدنا لعملية كونتادورا وطالب بأنه يجدر بالولايات المتحدة ان تستأنف فورا المحادثات الثنائية في مانسانيو بالمكسيك ، حيث يمكن لذلك البلد ان يقدم ويناقش أى اقتراح .

هناك ، من جانب ، الرد الصحيح لنيكاراغوا ، ومن جانب آخر ، كانت المحاولات المخزية التي بذلها الرئيس ريغان - في تلهفه للحصول على مبلغ ١٤ مليون دولار - والتي تمثلت في بياناته التي أرسلها الى رؤساء الدول وكبار المسؤولين الآخرين فيما يتعلق بخطته السلمية ، كما تبين من الايضاحات والتصحيحات التي أجبر هؤلاء المسؤولون الكبار على الادلاء بها أمام الرأى العام العالمي ، والتي تثير خجل أكثر السياسيين منهم حنكة .

ورغم كل هذه الجهود لم تكن النتائج مؤيدة لتلك الحكومة لأنه في ذلك الوقت رفض الكونغرس الأمريكي تمويل العمليات العسكرية وشبه العسكرية لعصابات المرتزقة . والسبب

الرئيسي لذلك الرفض يكمن في أنه بالنسبة لدوائر معينة في الولايات المتحدة ، فان شيئا كان دائما واضحا تماما لنا يزداد وضوحا الآن : وهو القرار الذى اتخذته حكومة الولايات المتحدة الحالية للاطاحة بالحكومة المشروعة لجمهورية نيكاراغوا بكل الوسائل - بما فيها القوة العسكرية اذا لزم الأمر .

ان التصويت في مجلس النواب وردّ نيكاراغوا كانا حافزين ممتازين يمكّناننا من ان نفكر بطريقة مسؤولة وناضجة في نهج جديد في العلاقة بين الولايات المتحدة وامريكا اللاتينية بصفة عامة والولايات المتحدة ونيكاراغوا بصفة خاصة . هذا هو الوقت المناسب والمثالي للتحرك من سياسة العدوان والسيطرة والقوة الى سياسة الاحترام المتبادل والتعاون والتفاهم - وتلك أمور تؤدى دون شك الى التخفيف الحقيقي للتوترات التي كان علينا ان نعيش فيها طوال السنوات الخمس الماضية .

ورغم ذلك ، سادت سياسة الامبريالية المحبّة للحرب والقوة . وفي الأول من أيار/مايو من هذه السنة ، اخطر رئيس الولايات المتحدة الكونغرس بقراره فرض حظر تجارى كامل على نيكاراغوا . وفي اليوم السابق ، تلقّت سفارتنا في واشنطون مذكرة شفوية من وزارة الخارجية ، وفقا للفقرة ٣ من المادة ٢٥ من معاهدة الصداقة ، والتجارة والملاحة بين الولايات المتحدة ونيكاراغوا ، توقف فيها ذلك الصك لمدة سنة تبدأ من تاريخ المذكرة الشفوية المذكورة .

وتتضمن التدابير الأخيرة التي أصدرتها حكومة ريغان حظر ما يلي :

" . . . كل الواردات الى الولايات المتحدة من بضائع ومنتجات من نيكاراغوا ، وكل صادرات الولايات المتحدة من البضائع الى نيكاراغوا ، ماعدا تلك التي ترسل الى المقاومة الديمقراطية المنظمة ، والمعاملات المتصلة بها ".

هذه " المقاومة الديمقراطية " كما يدرك الممثلون ، يقوم بها المقاتلون من أجل الحرية كما يسمّيهم الرئيس ريغان ، الذين يخوضون " كفاحا ديمقراطيا " ، وان كانوا يعذبون ويقتلون شعب نيكاراغوا . كما تحظر أيضا :

" طائرات نيكاراغوا من الاشتراك في النقل الجوى الى أماكن في الولايات المتحدة أو منها ، والمعاملات المتصلة بها" وأخيرا تحظر :

" . . . السفن المسجلة في نيكاراغوا من دخول موانئ الولايات المتحدة ، والمعاملات المتصلة بها ".

وقبل ذلك ، أشرنا الى اصرار حكومة الولايات المتحدة على ان الحكومة الشرعية لنيكاراغوا تشكّل تهديدا على أمن بلدان امريكا الوسطى وأمن الولايات المتحدة وأكدنا على سخف هذه الادعاءات .

ومع ذلك ، وحتى اذا أخذنا هذا السخف في الاعتبار ، فان حكومة الولايات المتحدة في عدوانها الجديد على نيكاراغوا ، قد استخدمت مرة أخرى هذا النوع من الادعاءات في سياستها الخارجية . وفي هذه المرة أعلن الرئيس ريغان في الأمر الادارى الذى يتضمن اتخاذ التدابير الاقتصادية القسرية ضد نيكاراغوا ، ما يلي :

" . . . ان سياسات وأعمال حكومة نيكاراغوا تشكّل تهديدا غير عادى للأمن القومي والسياسة الخارجية للولايات المتحدة . . . " .

وسوف أكرر كلمات رئيس الولايات المتحدة في أمره الادارى للتأكد من ان هذا أمر واضح تماما لكل أعضاء مجلس الأمن :

" . . . ان سياسات وأعمال حكومة نيكاراغوا تشكّل تهديدا غير عادى للأمن القومي والسياسة الخارجية للولايات المتحدة ".

ولهذا ، فقد أعلن الطوارئ الوطنية لمواجهة هذا التهديد .

انني لا اعتقد ان كلمات الرئيس ريغان في هذا الوقت جديرة بتعليقي عليها . وانني لعلى اقتناع ان أعضاء مجلس الأمن سوف يعرفون كيف يقيّمون كلماته تقييما كاملا وسوف يمعنون النظر فيما اذا كانت نيكاراغوا ، البلد الفقير المتخلف ، بمقدوره في أي وقت من تاريخه أن يشكل تهديدا للولايات المتحدة الامريكية .

ان التدابير التي تتخذها الحكومة الامريكية غير منطقية وغير متناسبة مما يجعل من المستحيل عليها أن تقنع أي بلد كان بعدالتها . وقد بينا مرارا وتكرارا أن نيكاراغوا لا تشكل ولا يمكنها أبدا أن تشكل تهديدا لأمن الولايات المتحدة ، بل ان العكس هو الصحيح ، اذ أن الولايات المتحدة تشكل تهديدا لوجود نيكاراغوا ذاته . لذلك من السخف اعلان حالة الطوارئ الوطنية على أساس تهديد ليس له وجود إلا في اذهان حفنة من الزعماء في الولايات المتحدة ، بما فيهم للأسف رئيس ذلك البلد . ان شعب نيكاراغوا هو الذي ما فتئ يعيش في حالة طوارئ مستمرة . فنحن الذين شهدنا موت اطفالنا ونسائنا وشيوخنا ؛ وتدمير مراكز الانتاج لدينا ؛ وبث الالغام في موانئنا ؛ وضرب الحصار حولنا في الأوساط المصرفية الدولية . وأخيرا فاننا نشهد مقاطعة اقتصادية مطبقة ، تعد امبريالية وغير قانونية من أية وجهة نظر . ان اهالي نيكاراغوا هم الذين عانوا من كل ذلك .

لقد ذكرت حكومة الولايات المتحدة بصورة مخزية ان جميع اعمالها في امريكا الوسطى واعمالها في نيكاراغوا بوجه الخصوص ، تتمشى مع ميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الدول الامريكية ، ومن ثم تبسطها وتشدها وفقا للأهداف الامبريالية .

ان حكومتنا اذ تدرك انّ القانون الدولي والمبادئ المنظمة للعلاقات الدولية في جانبنا لجأت الى محكمة العدل الدولية التي رفضت الولايات المتحدة ولايتها مما يتناقض مع الالتزامات التي اضطلعت بها .

ولا يمكننا أن نفهم لماذا تتخذ الولايات المتحدة هذا القرار فيما يتعلق بمحكمة العدل الدولية اذا كانت مبادئ ميثاق الأمم المتحدة هي التي ما برحت تنظم اعمالها في امريكا الوسطى وضد نيكاراغوا .

ان التدابير الاقتصادية القسرية التي عمدت الولايات المتحدة مؤخرا الى اتخاذها ضد نيكاراغوا كلها جزء من ذات السلوك غير القانوني الذي ينتهك القواعد الأساسية المنظمة

للعلاقات السياسية والاقتصادية والتعاون بين الدول . لقد انتهكت الولايات المتحدة مبدأ حق تقرير المصير للشعوب ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى ، سعيا منها لارغام شعب وحكومة نيكاراغوا على الخضوع لها وقبول الشروط المذلّة التي وضعتها حكومة ريغان مقابل وقف اعمالها العدوانية ضد نيكاراغوا .

ان الولايات المتحدة الامريكية تنتهك مبدأ تسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية . فقد لجأت مرارا وتكرارا الى ممارسة جميع أنواع الضغوط لتسوية خلافاتها مع نيكاراغوا . واذا كانت الولايات المتحدة ترى ان القانون في جانبها وان أمنها مهدد ، فلماذا لم تحضر أمام هذه الهيئة وتوضح للمجتمع الدولي ان بلدا صغيرا ، ألا وهو نيكاراغوا يحاول شن عدوان على الولايات المتحدة ؟ واذا كانت الولايات المتحدة تحترم حقا القانون الدولي ، فلماذا لا تستخدم الوسائل السلمية لتسوية المنازعات ، تلك الوسائل المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة ؟ ان الاجابات على هذه الاسئلة واضحة تمام الوضوح .

ان الولايات المتحدة الامريكية تنتهك المبدأ القائل بأن على الدول ان تضطلع بحسن نية بالتزاماتها الدولية . فقد فعلت ذلك عندما اتخذت تدابير اقتصادية دولية قسرية ، وهي باتخاذها هذه التدابير لم تنتهك الميثاق فحسب بل انتهكت أيضا معاهدة الصداقة والتجارة والملاحة التي انضمت اليها نيكاراغوا والولايات المتحدة في كانون الثاني/يناير ١٩٥٦ .

انها تنتهك أيضا ميثاق منظمة الدول الامريكية، وهي منظمة انشأتها الولايات المتحدة نفسها في يوم من الأيام وسعت الى تطويرها على شاكلتها وتنص المادة ١٩ من ذلك الميثاق على ما يلي :

" لا يجوز لأية دولة أن تستخدم تدابير قسرية ذات طابع اقتصادي أو سياسي أو تشجع على استخدامها لقهر الارادة السيادية لدولة أخرى وانتزاع أية منافع منها " .

وتم أيضا انتهاك العديد من احكام الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة (غات) وعلى وجه الخصوص المادة ١ المتعلقة بمعاملة الدولة الأكثر رعاية بوجه عام ؛ والمادة ٢

المتعلقة بقائمة التنازلات ؛ والمادة ٣ المتعلقة بالمعاملة الوطنية بشأن الضرائب واللوائح الداخلية ؛ والمادة ٥ المتعلقة بحرية النقل في اراضي الأطراف المتعاقدة بأية وسائط نقل كانت ؛ والمادة ٢٢ المتعلقة بالقضاء العام على التقييدات الكمية ؛ والمادة ١٣ المتعلقة بالتطبيق غير التمييزي للتقييدات الكمية ؛ والمادة ٣٦ المتعلقة بالتجارة والتنمية ؛ والمادة ٣٧ المتعلقة بالالتزامات ؛ والمادة ٣٨ المتعلقة بالعمل الجماعي من جانب الأطراف المتعاقدة.

لذلك فان حكومة بلادي قررت ان تتخذ اجراء رسميا ضد حكومة الولايات المتحدة في هذه الهيئة.

وأخيرا أود أن أشير الى انتهاك الولايات المتحدة الامريكية لمعاهدة الصداقة والتجارة والملاحة القائمة بين الحكومتين ، فالفقرة ٢ من المادة ١٤ من هذه المعاهدة تقضي بألا يفرض أى من الطرفين حظرا أو قيودا من أى نوع على استيراد أى منتج للطرف الآخر أو على تصدير أى منتج قادم من اقليم الطرف الآخر ما لم يكن استيراد منتج مماثل في جميع البلدان الأخرى مقيدا أو ممنوعا بالمثل . وكذلك تشترط الفقرة ١ من المادة ١٩ من المعاهدة ذاتها أن تكون هناك حرية للتجارة والملاحة بين اقاليم الطرفين وأخيرا ، فان الفقرة ٣ من المادة ٢٥ التي تستشهد بها الولايات المتحدة الامريكية لنقض المعاهدة ، تشترط بوضوح ما يلي :

" يجوز لأى من الطرفين — بموجب اخطار كتابي مسبق بعام واحد يوجه الى الطرف الآخر — انهاء هذه المعاهدة عند انقضاء فترة السنوات العشر الأولى أو في أى وقت لاحق " .

وتوضح هذه المادة ان المعاهدة لاتزال سارية وان التدابير التي صدرت تشكل انتهاكا صارخا لروح المعاهدة ونصها .

ولا داعي ان أشير الى القرارات العديدة التي اتخذتها الجمعية العامة والتي تجاهلتها حكومة الولايات المتحدة ، بتدابيرها الأخيرة التي اتخذتها وفرضتها ضد بلادى . ويكفي أن أشير الى قرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د — ٢٥) الذى يتضمن اعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة ، والى القرار ٣٢٨١ (د — ٢٩) الخاص بميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، والى القرار ٣٩/ ٢١٠ بشأن التدابير الاقتصادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادى ضد البلدان النامية .

وتتعارض التدابير التي اتخذت مع النظام الدولي ، وبصفة خاصة مع النظام الاقتصادى الدولي والأمن الدولي ، حتى ان بلدى ،كما ذكرت ، يتخذ اجراء قانونيا رسميا ضد الولايات المتحدة الامريكية في نطاق مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (غات) ويستعد لاتخاذ اجراء ضدها في محكمة العدل

الدولية . ويرى بلدى انه من الضرورى أن يتدخل النظام الاقتصادى لامريكا اللاتينية ، وهو منظمة اقليمية ، في الأمر . ولهذا دعونا هذه المنظمة الى عقد اجتماع على المستوى الوزارى .

ومع ذلك ، أود أن أؤكد انه بحضورنا الى مجلس الأمن في هذا الوقت لشجب تدابير القسر الاقتصادى التي تنتهك ميثاق الأمم المتحدة وتمثل تهديدا للسلم والأمن الاقليميين ، والتي تؤثر على عملية السلم التي تجرى في امريكا الوسطى ، وبصفة خاصة جهود مجموعة كونتادورا ، ينبغي أن نوضح ان الحظر الأخير الذى فرضته حكومة الولايات المتحدة على نيكاراغوا له معنى سياسي واضح ويشكل خطوة اضافية لها أبعاد خطيرة للغاية في العدوان الذى تشنه الولايات المتحدة على بلدى ، والذى يهدف في النهاية الى الاطاحة بحكومتنا الثورية . ولا نشير هنا الى الاجراءات الأخرى ، الاقتصادية والعسكرية والسياسية البالغة الخطورة التي قد يتعين علينا أن نواجهها في المستقبل بسبب جنون الحكومة الامريكية الحالية .

وفي سياق الحالة الاقليمية الحرجة تمثل الاجراءات التي أشرت اليها تهديدا صريحا للسلم والاستقرار في امريكا الوسطى ، وتعتبر في نفس الوقت ضربة قوية موجهة للعملية التي تضطلع بها حكومات مجموعة كونتادورا ، التي تبذل جهودا ضخمة منذ أكثر من سنتين للتوصل الى حل سياسي وتفاوضي للمشاكل الخطيرة في المنطقة ، وبالاضافة الى ذلك فان هذه التدابير تجعل امكانية استمرار المحادثات الثنائية التي تدور في مانزانيبو بالمكسيك ، أكثر بعدا .

في هذا السياق ، وفي ظل هذا التهديد الموجه الى النظام العالمي والى السلم والأمن الدوليين ، ترى نيكاراغوا انه ينبغي على مجلس الأمن أن يتدخل لقد تفهمت الحكومات العديدة والأفراد والهيئات التشريعية والجماعات السياسية التي رفضت هذه التدابير واتفقت اتفاقا ساحقا في تفكيرها ، هذه الحالة السياسية الواضحة وخطر هذه الاجراءات تفهما كاملا .

لقد أعلن قائد جبهة التحرير الوطنية السندينية في رسالته التي وجهها الى شعب نيكاراغوا في ٤ أيار/مايو ، يوم الكرامة الوطنية ، ان المقاطعة التي فرضها الرئيس ريغان على دولتنا الصغيرة الأبية ، هي مجرد خطوة أخرى تدبرها حكومة الولايات المتحدة على طريق التدخل العسكرى المباشر في نيكاراغوا . ويمكن أن نستنتج ذلك من نص المذكرة الرسمية المؤرخة في ١أيار/مايو ١٩٨٥ التي أرسلتها وزارة الخارجية الامريكية الى وزارة خارجية نيكاراغوا ، انه ما لم تتخذ نيكاراغوا خطوات ملموسة للتقيد بالمتطلبات الواردة في تلك المذكرة ، ستضعف احتمالات التسوية السلمية في امريكا الوسطى . وهذا يعني انه ما لم تخضع نيكاراغوا لارادة الولايات المتحدة ، فان الرئيس ريغان سيعطي لنفسه الحق في الشروع في التدخل العسكرى في نيكاراغوا وأن يعلن الحرب الشاملة ضدنا .

وتقول الرسالة الموجهة الى شعب نيكاراغوا :

"لقد حان الوقت لأن نكبح ، عن طريق قوة العقل والقواعد والقوانين الدولية ، تلك القوة التي تحاول بتهور ودون تفكير تحطيم واخضاع هذا الشعب وجعله يجثو على ركبتيه . اننا لن نخضع ولن نجثو على ركبتينا امام أى قوة كانت. سوف نقف الى جانب حق الشعوب الضعيفة حتى لا تخضع لهذه المعاملة ، اذ أن وراء القانون والعقل ، وهما في صفنا ، ارادتنا في النضال وفي النصر وفي استخدام السلاح ، السلاح الذى يرفعه الآن الآلاف من الوطنيين على جبال نيكاراغوا وفي مدنها وبلداتها وقراها الصغيرة وفي مراكز الانتاج والتعاونيات والسهول والقرى ، دفاعا عن الوطن وهذا هو حقنا الذى لا يمكن لأحد أبدا ان ينكره علينا" .

نود مرة أخرى ان نعلن هنا امرا نعتبره دعامة أساسية في السياسة الخارجية لحكومتي ، تلك السياسة التي تقوم على مبادئ ومقاصد عدم الانحياز . وتتمثل تلك الدعامة الأساسية في تأييدنا التام الصريح لجهود مجموعة كونتادورا ، واستعدادنا للتوقيع فورا على وثيقة ٧ أيلول/سبتمبر ولأن نراعي مراعاة تامة التزاماتنا التي تتضمنها هذه الوثيقة بما في ذلك الالتزامات المتعلقة بآليات التحقق والرقابة ؛ ومطالبتنا بالاستئناف الفورى للمحادثات الثنائية في مانساني بغية استعادة العلاقات الطبيعية بين الولايات المتحدة ونيكاراغوا ، ومن ثم تشجيع مناخ الانفراج في المنطقة الأمر الذى يؤدى الى نجاح جهود مجموعة كونتادورا . ومرة أخرى فاننا نؤكد رغبتنا في السلم . واذا أدت حماقة ومجازفة القادة الحاليين للولايات المتحدة الى اندلاع نيران الحرب التي لا يمكن السيطرة عليها في أمريكا الوسطى ، فسوف تصدر شعوب أمريكا الوسطى وأمريكا اللاتينية وشعب الولايات المتحدة نفسه والتاريخ القرار بادانتهم الى الأبد وستحفر اسماؤهم في ذاكرة اجيال من الشعوب .

منذ عام تقريبا طلبنا عقد جلسة لمجلس الأمن لشجب زرع الالغام في موانئ نيكاراغوا ، هذا العمل الذى قامت به وكالة المخابرات المركزية والذى يتناقض والحق في حرية الملاحة وحرية التجارة . وقد شكل هذا العمل تحولا نوعيا من حيث مستوى التورط العسكرى ، بسبب اشتراك قوات الولايات المتحدة ، ومن حيث الابعاد الاقتصادية حيث حاولت في نوبة من

الهلع أن تفرض الحصار على بلدى . وقد أدت عدالة ادانتنا وجديتها في ذلك الوقت الى تأييد المجتمع الدولي لنا تأييدا اجماعيا . وقد تم الاعراب عن ذلك بوضوح من خلال تصويت في مجلس الأمن تم فيه عزل الولايات المتحدة حيث صوت ١٣ عضوا لصالح مشروع القرار الذى قدمته حكومتي وامتنع عضو عن التصويت ولم يكن هناك سوى صوت معارض واحد هو صوت الولايات المتحدة. ونحن على اقتناع بأن حكومة نيكاراغوا تواجه في هذه المرة حالة مماثلة تماما للحالة التي واجهتها منذ عام مضى ؛ حالة نجد فيها اننا قد وقعنا ضحايا تصعيد أعمال العدوان المستمرة من جانب حكومة الولايات المتحدة، هذا التصعيد الذى يؤثر تأثيرا سلبيا على التجارة الحرة . ونحن مقتنعون بأن المجتمع الدولي ، الذى يمثله مجلس الأمن سيؤيد جهود نيكاراغوا في سعيها الى السلم في أمريكا الوسطى وسيرفض التدابير التي شرحتها ، تلك التدابير التي تنتهك حق كل بلد من بلداننا في تقرير المصير والسيادة والاستقلال .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اشكر ممثل نيكاراغوا على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

طلب ممثل الولايات المتحدة الكلام ممارسة لحق الرد وأعطيه الكلمة .

السيد سورزانو (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان الكثير مما قاله سفير نيكاراغوا يقتضي الرد عليه وسوف نرد عليه . بيد ان الولايات المتحدة تحبذ ان ترد عليه في بيانها غدا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لم يعد هناك متكلمون آخرون على قائمتي لهذه الجلسة . وستعقد الجلسة القادمة لمجلس الأمن لمواصلة نظر البند المدرج على جدول اعماله غدا الخميس ٩ ايار/مايو ١٩٨٥، الساعة ١٥/٠٠ .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٠